مجلة كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

العدد (٥٧)

فى هذا العدد

ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس
دكتـــور /أحمد جمال الدين

المستدرك على ديوان الشاب الظريف
الدكتور / أحمد عبد المجيد محمد خليفة

العَرَبُ فِي عَصْرِ المُوَحِّدِيْنَ بين الخضوع والتمرد
د/ عبد الرحمن بشير

اعتماد النخبة الاقتصادية السعودية على وسائل الاتصال حـــول الأزمة المالية العالمية (دراسة ميدانية)
د/ عدنان بن نوري المغامسي الحربي

خطاب الهوية وبناء العالم الشعرى عند القاطمى
د/ عبير عليوة إبراهيم

الاعتقاد فى الأمثال الشعبية ومدى قدرتها فى الكشف عن بعض خصائص الشخصية السلبية والاتجاهـــات اللاعقلانيـــة لـــدى الشباب الجامعى
د / محمد محمد سعيد أبو الخير

الاعتداء على المرأة بالضرب من الزوج وعلاقته بمعاناتها لبعض المشكلات النفسية وأفكار الانتحار (دراسة مقارنة)
د/ مريم صالح حسن عثمان ،
د/ نوال عبد الله الضبيان

La Notion Du temps et D'une Reécriture Du Théàtre au Roman
Mr Yehia El Zekrawi

مجلة
كلية الآداب

مجلة علمية محكمة فصلية

العدد (٥٧) ربيع ٢٠١١

مجلة الكلية مجلة علمية محكمة ربع سنوية تقوم بنشر الأبحاث العلمية في مجالات الدراسة اللغوية والأدبية والإنسانية . والدعوة مفتوحة أمام الباحثين من سائر أنحاء العالم العربي للمساهمة ببحوثهم الأكاديمية والتنموية.

قواعد النشر :

١- يقر الباحث كتابة أن بحثه لم يسبق نشره ولم يرسل لجهة أخرى للنشر .

٢- يتراوح طول البحث المقدم للنشر بين عشرين صفحة وستين صفحة ومازاد عن ذلك يعامل بسعر الصفحة .

٣- يقدم الباحث بحثه باللغة العربية أو الإنجليزية أو بالعكس وأن يقدم ملخصاً لبحثه في حدود خمسة عشر سطراً باللغة الإنجليزية أو العربية.

٤- تقدم الأعمال إلى المجلة مكتوبة على الكمبيوتر ومصحوبة بإسطوانة مرنة تمهيداً لعرض البحث على أحد المحكمين المرموقين في التخصص الدقيق وأن يكون رأيه ملزماً ، وفي حالة اختلاف الرأي يعرض الباحث على محكم آخر .

٥- تعد الخرائط والرسوم البيانية وغيرها من الإيضاحات بالحبر الصيني على ورق ورسن قابل للإستنساخ المباشر .

٦- يعتبر البحث المنشور في المجلة معبراً عن رأي كاتبه فقط .

٧- لاترد أصول الأعمال المقدمة للمجلة سواء أقبلت للنشر أو لم تقبل .

٨- هذه الأبحاث العلمية بما فيها من آراء تعبر عن أصحابها .

٩- توجه جميع المكاتبات أو الاستفسارات الخاصة بتكاليف النشر إلى الأستاذ الدكتور وكيل الكلية للدراسات العليا ونائب رئيس التحرير على العنوان التالي :

كلية الآداب – جامعة الزقازيق

تليفون : ٠٥٥/٢٣٤٣٨٢١

http://www.Arts@ Zu.edu.eg

تقديم

يسعدنا أن نقدم للباحثين والقراء العدد (٥٧) من مجلة كلية الآداب – جامعة الزقازيق التى تصدر فى ثوبها الجديد، وتتناول موضوعات فى تخصصات التاريخ والدراسات الإسلامية واللغة العربية وآدابها ، والاعلام علم النفس والأدب الفرنسي لباحثين متميزين من الجامعات المصرية والعربية.

ونرحب بآراء الباحثين والقراء – كل حسب اهتمامه – في موضوعات المجلة ، من حيث الشكل ، نظرا لكون الموضوعات المعروضة تعبر عن اتجاهات وآراء الكتاب المساهمين .

للمراسلة عبر البريد الالكترونى arts@ zu.edu.eg

مع وافر تحياتنا

هيئة التحرير

ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس

دكتور

أحمد جمال الدين

كلية الآداب جامعة قناة السويس

ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس

دكتـــور أحمد جمال الدين
كلية الآداب جامعة قناة السويس

"لا خطأ ولا لبس" قاعدةٌ قررها أستاذنا الدكتور تمام حسان في كتابه الأصول[1] على غرار القاعدة الفقهية "لا ضرر ولا ضرار" وكأنه يريد أن يقرر أنه إن كانت غاية الفقه في أحكامه نفي الضرر عن النفس أو عن الآخر ، فإن غاية النحو ، الذي هو قانون اللغة ، هو نفى الخطأ عن المتكلم باللغة وعن المخاطب بها .

ونفى الخطأ عن المتكلم بأن يكون كلامه معبرًا عن أفكاره بدقة بحيث يَفْهَمُ مخاطبُه مرادَه دون خطإٍ يُغْمِضُ المعنى بحيث لا يفهم ، ولا لبس يعدد احتمالات المعنى دون قرينة تحدد المراد .

فاللبس خطر يدهم أي لغة ويطعن في ارتقائها وارتقاء أهلها ؛ فهو إلغاز على الناس وضد البيان وإشكال يجب على المتكلم أن يتجنبه ، فهذا المبرد يطلق على اللبس إشكالاً فيقول[2] : "والوجه في كل مسألة يدخلها اللبس أن يُقَرَّ الشيء في موضعه ليزول اللبس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل" .ويقرنه ابن جني بالإلغاز في قوله : ألا ترى أن لو قال : رأيت بحرًا ، وهو يريد الفرس لم يُعْلَم غرضه فلم يَجُزْ قوله ؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس[3] .

ويقرنه في موضع آخر بأنه ضد البيان يقول : وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأكثر ذلك في الشعر ، وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره ؛ وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين إما للتخليص والتخصيص ، وإما للمدح والثناء ، وكلاهما من

---

(1) انظر : الأصول ص ١٨٩ .

(2) المقتضب ١١٨/٣ ، وكذلك أسماه ابن جني إشكالا ، (انظر الخصائص ١٩٣/٢) .

(3) الخصائص ٤٤٢/٢ .

مقامات الإسهاب والإطناب ؛ لا من مظان الإيجاز والاختصار . وإذا كان كذلك لم يَلِق الحذف به ولا تخفيف اللفظ فيه ، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وصدّ البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بطويل لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك[1]

وهذا أبو حيان يقول : " وإذا أكدت جملة بجملة وأمن اللبس كان الأجود الفصل بينهما بـــ (ثم) ... فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل (ثم) نحو : ضربت زيدًا ، فلو أدخلت (ثم) أوهم أنهما ضربان"[2] .

من كل ما سبق يمكننا أن نقدم تعريفًا للبس هو : تعددٌ مشكلٌ في معنى التركيب الذي تغيب عنه قرينة تحدد معنى بعينه دون غيره ، أو معنى بعينه لا يتعارض مع معانٍ أخرى يحملها التركيب بقرائن أخرى .

فهذا التعريف فيما أرى يشير إلى نوع معين من التعدد الملبس المرفوض في اللغة ، إنه التعدد الذي يشوِّش على المعنى المراد ؛ حيث إن هناك تعددًا في المعنى للتركيب الواحد لا يكون من قبيل التعدد الملبس ، وهو ذلك التعدد للمعاني غير المتعارضة ، والتي يُدَلُّ على كل معنى بقرينة ، وذلك كأن يكون لكلمة في التركيب أكثر من وظيفة نحوية ، وكل وظيفة تؤدي بالتركيب إلى معنى ، فيتعاقب على التركيب الواحد أكثر من معنى وحينئذٍ تمثل كل وظيفة نحوية قرينة على المعنى ، فيتعدد المعنى لا تعدد لبسٍ وإشكال ، وإنما تعدد يثرى التركيب بالمعاني الكثيرة غير المتعارضة ، وهذا النوع من التعدد يكثر في النصوص الأدبية الفصيحة بل هو سمةٌ من سمات بلاغة النص وليس إلهامه .

فمثلا في قوله تعالى : "**إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبيّ والذين آمنوا والله ولى المؤمنين**"

يتعدد معنى التركيب على الأوجه التالية :

---

[1] الخصائص ٢/٣٦٦ .

(2) انظر ارتشاف الضرب ص ١٩٥٩ .

١. برفع النبي إتباعًا (للذين) يكون المعنى أنّ أولى الناس بإبراهيم عليه السلام ثلاث : الذين اتبعوه ، هذا النبي صلى الله عليه وسلم ، والذين آمنوا .

٢. بنصب النبي إتباعًا (لهاء اتبعوه) : يكون المعنى أن أولى الناس بإبراهيم اثنان : الذين اتبعوه ، والذين اتبعوا النبي صلى الله عليه وسلم فقط .

٣. بجر كلمة (النبي) إتباعًا لإبراهيم : ويكون المعنى أن أولى الناس بإبراهيم وبالنبي الذين اتبعوهما والذين آمنوا .

إذن تعدَّدَ المعنى في التركيب ، وهذه المعاني لا تعارض بينها ، وقد قرئ بها جميعًا[1] ؛ إذ يُدَلُّ على كل معنى بقرينة إعرابية ، فهي في المعنى الأول العطف على خبر إن (الذين) ، وفي المعنى الثاني العطف على المفعول به (الهاء في اتبعوه) ، وفي المعنى الثالث العطف على مجرور اللام (إبراهيم)، فكلها معانٍ جائزة يدعمُ كلاً منها وظيفةٌ إعرابيةٌ ، فهذا لا يدخل مطلقًا في دائرة التعدد الملبس بل كما قلنا هذا التعدد يدل على ثراء التركيب بالمعاني ، ولعل هذا هو المقصود بقولهم القرآن حمَّالٌ ذو وجوه .

وقد يكون هناك إمكانية لتعدد المعنى ، ولكن توجد قرينة تحدد المعنى المراد أو ترجحه على الأقل .

فمثلاً في قوله تعالى : **"ليأكلوا من ثمره وما عملته أيديهم ، أفلا يشكرون"** (يس :٣٥).

يوجد إمكانية لتعدد النص ، وذلك بتعدد المعنى النحوي لـــ (ما) في (ما علمته أيديهم) حيث تصلح (ما) لأن تكون نافيةً وموصولية ألا أن قوله تعالى (أفلا يشكرون) قرينةٌ ترشح أن تكون (ما) نافية ، حيث يكون الشكر لم عَمِلَ الثمر و لم تعمله أيديهم[2] .

فكما نلاحظ تمثل القرينةُ محكًا أساسيًا للفصل بين التعدد الملبس والتعدد غير للبس ، فالأول تغيب فيه القرينة تمامًا كما في قولنا : زرت فلانًا ساعةً ثم غادرتُه غاضبًا[3] ، فأنت لا تعرف من الغاضب أهو

---

(1) انظر : الكشاف ١/ ٣٧١ .

(2) اجتهادات لغوية د/تمام حسان ص ١٨٠ .

(3) اجتهادات لغوية د/تمام ص ١٧٩ .

أنت أم من زرته ؟!! والثاني كما هو واضح في آية : " إن أولى الناس ..." الآية والتي تعددت فيها المعاني غير المتعارضة ولكل معنى قرينته ، وآية : "ليأكلوا من ثمره ..." الآية ، والتي كان بالإمكان أن تتعدد المعاني لولا أن القرينة ظهرت لترشح معنًى دون غيره .

خلاصة القول : إن غياب القرينة هو السبب الرئيس في اللبس الحاصل للمعنى المراد من التراكيب .

لذلك فقد كفلت اللغة مجموعة من القرائن التي ضمنت بها رفع اللبس عن معنى التركيب من هذه القرائن ما هو معنويٌّ يتعلق بمفهوم النص ، ومنها ما هو لفظيٌّ يتعلق بملفوظ النص .

وتعدُّ القرينةُ ملفوظةً إذا عبر عنها الحرف ونحوه ، فإذا فهم معنى التركيب والمراد منه بقرينة عقلية لم تعتمد على اللفظ وصفت القرينة بالمعنوية ..

فالعلامات الإعرابية ــ على سبيل المثال ــ قرائن لفظية تحدد المعنى المراد وترفع اللبس الذي يقع حال غيابها ، ولاسيما في ظل مرونة التراكيب العربية .

فالجملة : ضرب زيد عمرو ، جملةٌ ملبسة في ظل غياب العلامات الإعرابية ، إذ قد يكون (زيد) ضاربًا و (عمرو) مضروبًا وقد يكون العكس .

فإذا ما قلنا : ضرب زيدًا عمرو ، رفعت العلامات اللبس عن التركيب وبيَّنتْ أن الضارب هو (عمرو) وأن المضروب هو (زيد) .

ومن القرائن المعنوية المعنية على رفع اللبس ما يتحقق في تقدير الصفة المحذوفة في قول الشاعر :

وربَّ أسيلةِ الخدَّين بكرٍ مهفهفةٍ لها فرعٌ وجيدُ

حيث يقدر النحاة الصفة المحذوفة : (فرع فاحم) و(جيد طويل) والذي اضطرهم إلى التقدير أنه يستحيل عقلاً أن يكون الشاعر مادحًا محبوبته بأن لها فرعًا (شعرًا) وجيدًا (رقبة) ؛ إذ من البدهي أن يكون لكل امرأة بل لكل إنسان شعر ورقبة !! والذي أعانهم على تقدير الصفة

(فاحم) لفرع دون غيرها من الصفات هو ما يعرفونه عن ميل العربي القديم للشعر الأسود الفاحم ، ولنا أن نتخيل لو أن هذا البيت نشأ في بيئة أوربية مثلاً لكان التقدير ــ لا محالة ــ قد تغير إلى التقدير : شعر ذهبيٌّ أصفر ؛ لمعرفتنا أن هذا ما يمتدح به الشعراء نساءهم في البيئة الأوربية .

وبالطبع هذه قرينة معنوية مجتلبة من ملاحظة البيئة التي يقال فيها النص والتي تحدد أهواء الرجال وما يستهويهم من صفات النساء . ولولا هذه القرينة لوقع مستقبل النص في حيرة التقدير ؛ إذ قد تكون محبوبة الشاعر لها فرع فاحم أو أصفر أو بنيّ إلى آخر الصفات الممكنة لشعر النساء .

ومن مظاهر رفع اللبس في اللغة العربية شيوع مصطلح الفرق في مصنفات النحاة فما هو الفرق ؟ وما أثره في رفع اللبس ؟ وما وسائله ؟

كل هذه الأسئلة يحاول البحث أن يجيب عنها في الصفحات القادمة .

ظاهرة الفرق :

الفرق : علةٌ نحوية[1] فسَّر بها النحاة الكثير من الأحكام اللغوية من زيادة وحذف وإبدال لبعض الحروف ، ووجود العلامات الإعرابية .إلخ .

والفرق وإن كان علة حسب ما قرره النحاة ، إلا أنني أراه أيضًا مظهرًا من مظاهر رفع اللبس الذي هو غاية أصيلةٌ لأيِّ لغة فمثلاً عندما يقول ابن جني : "إن استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقِيدَ مقادة الأوفق من أجله فقد عُلِم بها أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها[2] .

فإنه يقرر أن الفرق وهو ذلك الأمر المعنوي الحاصل بالعلامات الفارقة إنما هو غاية مطلوبة ؛ لأن به يتحقق تحصين المعاني برفع اللبس عنها وحياطتها من إشكال غموض المعنى المراد .

---

(1) انظر : الأشباه والنظائر ١/ ٥٥٩ بتصرف .

(2) الخصائص ١/ ١٥٠ .

فالفرق غاية معنوية تحصل بواسطة فوارق لفظية هي العلامات كما في المثال السابق ، وهو كذلك مظهرٌ لوضوح المعاني ؛ لذا فالبحث يرى ضرورة التفريق بين الفرق والفوارق فالفرق غاية معنوية بها تتحقق غاية أسمى هي رفع اللبس ووضوح المعنى ، والفوارق هي وسائل لفظية بها يتحقق الفرق ويُعلَّلُ وجودُها بوجوب "حصول الفرق" .

كما أن البحث يرى فرقًا دقيقًا بين الفرق والتفريق ، فالفرق إنما يكون بين المعاني والتفريق إنما يكون بين الألفاظ والتراكيب ، وذلك على أساس أن الألفاظ والتراكيب من الأعيان أي الصور اللغوية التي تدرك بالحواس في مقابل المعاني التي تدرك بالذهن والإحساس .

يقول الكفوي في الكليات[1]: والفرق في المعاني والتفريق في الأعيان ، يقال فرقت بين الحكمين مخففًا ، وفرَّقت بين الشخصين مشدَّدًا .

وعلى هذا يمكننا القول بأن العلامات وسائل للفرق بين معاني الفاعلية والمفعولية والتفريق بين اللفظين : المعبر عن الفاعل ، والمعبر عن المفعول في نحو قولنا : ضرب زيدٌ عمرًا .

والفوارق ليست علامات فقط بل قد تتمثل في صور أخرى كالزيادة والقلب وعدم القلب والضمائر ... وفيما يلي عرضٌ لمجموعة من هذه الفوارق :

أبرز وسائل الفرق في اللغة العربية :

(أ) العلامات الإعرابية :

من أهم الفوارق في كلام العرب ؛ إذ إن العلامات الإعرابية إحدى أهم خصائص اللغة العربية ، "فنظام الإعراب لا يوجد له نظير في أية أخت من أخواتها السامية ؛ اللهم إلا ببعض آثارٍ ضئيلةٍ بدائيةٍ في العبرية والآرامية والحبشية"[2].

---

(1) انظر الكليات ص ٦٩٥ .

(2) انظر فقه اللغة ٢١٠ .

وهذا يعكس أهمية الفرق في اللغة العربية ، إذا إن وسـيلته (العلامات) لها هذه المكانة .

فالعلامات الإعرابية واحدة من أهم وسائل الكشف عن المعنى المراد ورفع اللبس بما تحققه من فرق ؛ "فالأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافة إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها ما يدل على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" [1].

فالإعراب الذي هو السمة الأولى للعربية يحقق الهدف الأول للعربية وهو الفرق لرفع اللبس ، يقول ابن فارس "وهو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد "[2].

فالعلامات الإعرابية هي التي تفرق بين جملة (ما أحسنَ زيدًا) التعجبية ، وجملة (ما أحسنُ زيدٍ) الاستفهامية ، وجملة (ما أحسنَ زيدٌ) المنفية ، بشكل مطلق في النص المكتوب ، وبمصاحبة قرائن مقامية كالنبر والتنغيم في النص المنطوق .

ولا يقتصر دور العلامات العربية في التفريق بين المعاني على أواخر الكلم فيما يعرف بظاهرة الإعراب ، وإنما يمتد دورها ليشمل بنية الكلمة فتسهم هذه العلامات أو لنقل الحركات القصيرة في التفريق بين معاني الكلمات .

فمثلاً ما كان على فعل يفعِل بكسر عين المضارع مثل جلس يجلِس ، يؤتى بالمصدر الميمي منه بفتح عين (مفعَل) . ويؤتى باسم المكان بكسر عين (مفعِل) فتقول في المصدر : مجلَس ، وتقول في التعبير عن المكان : مجلِس وذلك تفريقًا[3] بين اسم المكان والمصدر .

---

(1) انظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٩ ، ٧٠ .

(2) انظر الصاحبي لابن فارس ص ٧٦ .

(3) انظر : التخمير للخوارزمي ١٣٥/٣ .

ويؤكد ابن فارس على هذه الحقيقة بقوله : "فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني . يقولون : مِفتح للآلة التي يُفتح بها ، ومَفتح لموضع الفتح ومِقص لآلة القص ، ومَقص للموضع الذي يكون فيه القص ومِحلَب للقدح يُحلَبُ فيه ، ومَحلِب للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن[1]... .

ومن أكبر الأدلة على أن العلامات إنما احتلبت للتفريق بين المعاني ، الموجب رفع اللبس ، أنه إذا انتفى اللبس عن معنى التركيب ، و لم يكن ثمة ما يدعو إلى التفريق ، جاز الترخص في العلامة ، فالعرب مع أنهم مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إلا أنهم ترخصوا فرفعوا المفعول ونصبوا الفاعل ، وما ذلك إلا لأمن اللبس ووضوح المعنى المراد .

يقول ابن مالك

ورفع مفعولٍ به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس

وقد دفع الحماسُ الزائدُ لفكرة عدم الاكتراث بالعلامة الإعرابية ، مادام المعنى واضحًا واللبس مأمونًا ، أحدَ علماء الأندلس وهو ابن الطراوة إلى أن يقول : إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحدٍ منهما أن يكون فاعلاً وذلك نحو : " ضرب زيدٌ عمرًا " لو لم ترفع " زيدًا " وتنصب " عمرًا " لم يعلم الفاعل من المفعول[2] .

وهذا الرأي وإن كان لنا تحفظٌ عليه إلا أنه يشير إلى أهمية وضوح المعنى وأمن اللبس اللذين قد يغنيان عن العلامات الإعرابية ووظيفتها في إيضاح المعنى بالتفريق بين المعاني المختلفة التي قد تعتور التركيب الواحد ، والتي يؤدي وجودها في التركيب إلى لبس تنتفي معه وظيفة اللغة القائمة على الفهم والإفهام بلا لبـــس أو إبهام .

(ب) زيادة حرف :

تُعَدُّ زيادة حرف من أبرز الفوارق وأشهرها ، سواء أكانت هذه الفوارق تلك التي تفرق بين المعاني المتعلقة بالبنية أم بين المعاني المتعلقة بالتركيب ، مما جعل العكبري يقول : "الفرق لا

---

(1) الصاحبي لابن فارس ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(2) انظر البسيط لابن أبي الربيع ٢٦٢/١ .

يحصل إلا بزيادة[1]" والبحث وإن كان لا يقرُّ هذا الحصر في مقولة العكبري ، إلا أنه يؤكد على كثرة الفوارق الحاصلة بزيادة حرف ويمكن عرض بعضها من خلال مستويات ثلاثة :

أولاً : حروف تزاد على بنية الكلمة لتحدث فرقًا في المعنى الصرفي .

ثانيًا : حروف تزاد على التركيب النحوي لتحدث فرقًا في المعنى النحوي

ثالثًا : حروف تزاد على الشكل الكتابي للتعبير عن معانٍ مختلفة

وهاكمُ التفصيل :

أولاً ــ حروف تزاد على بنية الكلمة :

وضعت اللغة مجموعة من الفوارق لتفصل بين معانٍ متعددة قد تتلبس بالصيغة ومنها ما يلي :

١ــ تاء التأنيث :

لما كان الأصل في الأسماء التذكير على حدٍّ ما يقرره النحاة ، كان من البدهي أن تضع اللغة علامة تميز المؤنث الفرع على المذكر الأصل ، فكانت هذه العلامة هي تاء التأنيث .

فمثلاً الاتصاف بالفهم يصحُّ أن يكون للمذكر والمؤنث ، فلما كان الوصف (فاهم) يعبر عن هذا المعنى في الأصل جعل للمذكر الذي هو الأصل ، ثم وضعت فيه التاء ليفترق وصف المؤنث بالتاء فنقول "فاهمة" .

ولما كان هناك من الصفات ما يخص المؤنث دون المذكر ، استغنت اللغة عن وضع التاء لحدوث الفرق بدونها وأمن اللبس .

يقول ابن القيم : " إن طالقًا وطامثًا إنما حُذِفَت تاؤه لعدم الحاجة إليها ، فإن التاء إنما دخلت للفرق بين المذكر المؤنث في محل اللبس فإذا كانت الصفة خاصة بالمؤنث فلا لبس ولا حاجة إلى التاء "[2].

---

[1] اللباب ١/٣٢٠ .

[2] بدائع الفوائد ٣/٢٨ .

ومن هذا العكس أيضًا نجد تاء التأنيث تفرق بين المذكر والمؤنث ولكن في نطاق آخر هو نطاق المعدود ، وذلك إذا كان المعدود مما يلتبس بصيغته بين المذكر والمؤنث .

فنحن نعلم أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة تذكر مع المعدود المؤنث وتؤنث مع المعدود المذكر ، فنقول : هؤلاء ثلاثة رجال وثلاث نساء ؛ فكانت التاء في العدد دليلاً على أن المعدود مذكر ، والعكس صحيح .

ولو أن وظيفة التاء وقفت عند هذا الحد لحكمنا على هذا الفرق المنسوب إلى التاء بأنه فرقٌ ضعيف وفصلٌ واهٍ ؛ لأن الفرق بين المعدود المذكر والمؤنث واضحٌ لا لبسَ فيه ولا إشكالَ نحتاج معه إلى علامة ؛ إذ مَنْ مِنْ أبناء اللغة العربية يلتبس عليه دلالة رجال على التذكير ونساء على التأنيث ؟ !!

لكن في حقيقة الأمر يبدو لهذه التاء في العدد أهمية كبيرة ، وذلك إذا كان المعدود مما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث ؟ وهذا اللبس وارد في بعض الكلمات فمثلاً الجمع (طلحات)[1] قد يكون جمعًا لطلحة مذكرًا أو مؤنثًا ؛ ألا ترى أن (طلحة) يجوز أن يكون اسمًا لامرأة ، ويجوز أن يكون اسمًا لرجل ؛ وهما مع ذلك مشتركان في لفظ الجمع . فلو لم تفصل في لفظ الأعداد بين المذكر والمؤنث ، فقلت : عندي ثلاث طلحات لم يعلم المخاطب أعندك رجال أم نساء ؟ فلمَّا كان ترك الفصل يوقع في اللبس بين المذكر والمؤنث وجب أن يقع الفصل بين هذه الأعداد[2] .

ثم إن تاء التأنيث بعد ذلك لم تقتصر وظيفتها عند التفريق بين المذكر والمؤنث بوجه عام أو المعدود المذكر والمؤنث بوجه خاص ، وإنما تجاوزت هذا إلى التفريق بين المفرد والجمع ، وذلك في أسماء الأجناس كنخل وشجر وتمر ونحو ذلك ؛ حيث "تدخل التاء في واحده فرقًا بينه وبين الجمع"[3] .

---

(1) أجمع النحاة على صحة هذا الجمع ، إلا أن الكوفيين يجيزون جمعًا آخر هو طلحون إذا كان للفرد علمًا على رجل (انظر في هذا المسألة (٤) الإنصاف ١/٤٠) .

(2) انظر علل النحو لأبي الحسن الوراق ص ٤٩١ ، ٤٩٢ ، وقد أجاب عن السؤال الآتي : لم خُصَّ المعدود المذكر بتأنيث عدده والمعدود للمؤنث بتذكير عدده ، وليس العكس ، ما دام المطلوب هو حصول الفرق ليس غير ؟!

(3) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٨٣ .

(٢) هاء أمهات

ليست حروف الفرق مقصورة على صناعة الأقيسة المطردة العامة كما لاحظنا في تاء التأنيث التي صارت قياسًا مطردًا عامًا ينسحب على كل مذكر يراد تأنيثه ، إلا ما ندر ، وإنما قد تُزَادُ بعضُ الحروف زيادة غير مطردة للتفريق الدقيق بين كلمتين بمعنيين متقاربين ، ويحكم على هذا الحرف الفارق حينئذٍ بأنه لا يصنع قياسًا مطردًا عامًا ، كتاء التأنيث ، وإنما يصنع فرقًا جزئيًا خاصًا بألفاظٍ معينة ولا يلزم ذلك اطراده في غيرها من الألفاظ ، بمعنى أن هذه الزيادة الفارقة تسمع ولايقاس عليها .

وهذا الفرق الجزئي الخاص يتمثل في زيادة حرف الهاء في كلمة (أمهات) عند جمهور النحاة ؛ حيث ذهب أكثر النحويين إلى أن هاء أمهات زائدة يقول ابن جني : "فمما زيدت فيه الهاء قولهم "أمهات" وزنه (فعلهات) والهاء زائدة لأنه بمعنى الأم والواحدة أمهة .

قال : " ... أمهتي خندفٌ وإلياس أبي "

أي أمي ، وقولهم أمٌّ بينةُ الأمومة قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل والميم الأولى عين الفعل والميم الآخرة لام الفعل ثم يعلل ابن جني زيادة الهاء بقوله : "زادوا الهاء فرقًا بين من يعقل وما لا يعقل"[1].

فالهاء الزائدة هي للفرق بين العاقل وغير العاقل ، فأمهات للعاقل وأمـــات لغير العاقل .

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفرق ليس حاسمًا فقد تستخدم أمهات لغير العاقل كما في قول الشاعر

قَوَّالَ مَعروفٍ وَفَعَّالَهُ عَقَّارَ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرِّباعْ

وقد تستخدم أمات للعاقل كما في قول حرير

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوءٍ مقلّدةً من الأمّات عار

---

[1] سر صناعة الإعراب ٢/٥٦٥ .

إلا أنه يبقى هذا الخروج من الشاذ الذي يؤكد أصل القاعدة .

ثانيًا ــ حروف تزاد على التركيب النحوي :

مثلنا فيما سبق لحرفين يزادان على بنية الصيغة أو الكلمة فتغيير دلالتها الصرفية ، فتحيل المذكر إلى المؤنث وغير العاقل إلى عاقل ، فيحصل الفرق بين هذه المعاني الصرفية على أساس من هذه الحروف ونحوها .

ونعالج الآن حروفًا تزاد على بنية التركيب النحوي لتنشئ دلالة جديدة ، ومن ثم يحصل الفرق بين معنى التركيبين على أساس من هذه الحروف وسوف نذكر مثالين على هذا النوع من الزوائد الفارقة على التركيب النحوي .

(١) اللام :

تنقسم اللام حسب زيادتها إلى لام لازمة وغير لازمة ، فاللام اللازمة هي لام الأسماء الموصولة الخاصة (الذي ــ التي ...) ، ولام بعض الأعلام نحو : (النضر ــ العزى ونحوهما) وكذلك لام كلمة (الآن) كما ذكر ابن الناظم[1].

واللام غير اللازمة أو العارضة ، تقترن بالمصادر والأعلام المنقولة ، للمح المصدر أو الوصف في أصل التسمية كما في (الفضل والحارث) ونحوهما كما تزاد في العدد وتمييزه نحو : الخمسة عشر ، وتدخل كذلك الشعر للضرورة في الأعلام نحو قول الشاعر :

ولقد جنيتُك أكمؤًا وعساقلاً ولقد نهيتُك عن بناتِ الأوبرِ

حيث دخلت (أل) على كلمة (أوبر) وهي علم على نوع من الكمأة

وفي التمييز كما في قول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وتدخل اللام الزائدة على أداة الشرط (إن) ؛ إيذانًا بأن ما بعدها جواب القسم محذوف قبلها وتسمي باللام الموطئة ، كما في قوله تعالى : " **لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ، ولئن قوتلوا**

---

[1] انظر شرح ابن الناظم ص ٧٠ .

لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولُّن الأدبار ثم لا ينصرون " أيضًا تدخل اللام الزائدة غير اللازمة على جواب القسم ولو ولولا ومن هذه اللام الزائدة اللام الفارقة

واللام الفارقة هي لام تقع بعد (إنْ) المخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى : "**إن كلُّ نفسٍ لما عليها حافظ**" ، ويسميها النحاة اللام الفارقة ولام الفصل ؛ وذلك أنها تفصل بين المخففة من الثقيلة وبين النافية .

وهذه اللام مع أنها توصف بأنها زائدة إلا أنها ، لضرورة الفرق الرافع للبس ، صارت لازمةً واجبةَ الذكر ، إذ لو قلت : إنْ زيدٌ قائم بدون اللام لالتبس الإيجاب بالنفي ، فإذا ما أردت دلالة الإثبات بـــ (إنْ) المخففة من الثقيلة قلت : إنْ زيدٌ لقائم ، وإن أردت النفي بـــ (إن) النافية قلت : إن زيدٌ قائم هذا مع التخفيف والإهمال ، أما مع التخفيف والإعمال ، وما يترتب عليه من ظهور العلامات الإعرابية ، فإن اللام تصير زائدةً غيرَ لازمة ؛ إذ إن الإعمالَ وظهورَ العلامات الإعرابية أحدثا الفرقَ المنشودَ بين إنْ المخففة من الثقيلة وإنْ النافية حيث إن هذه الأخيرة لا تعمل .

ويجوز أن تدخل اللام مع الإعمال فنقول : إنْ زيدًا لقائم ، وحينئذٍ يتأكد كونُها اللامَ المؤكدة ، ويعلل ابن يعيش هذا المعنى ؛ رادًّا على قول الكوفيين بأن اللام هنا بمعنى (إلا) بقوله[1]: "لا عهد لنا باللام تكون بمعنى إلا ... فاللام هنا المؤكد دخلت لمعنى التوكيد ، ولزمت هنا للفصل بينها وبين (إن) التي للجحد ، والذي يدل على ذلك أنها تدخل مع الأعمال في نحو :إن زيدًا لقائم " ، وإن لم يكن ثم لبس " جملة القول : إن اللام تلزم للفرق بين إنْ المخففة المهملة وإن النافية فإذا عملت صار عملها فرقًا بينها وبين النافية ، ودخول اللام حينئذ لا يكون لازمًا للفرق وإنما للتوكيد الذي أصل معناها[2] فالفرق حاصل فهو غاية الغايات في أيِّ لغةٍ من اللغات سواء أكان باللامات أم بالعلامات كما هو واضح في هذه المسألة .

---

(1) انظر شرح المفصل ٤/٥٤٩ .

(2) يذهب سيبويه وأغلب النحاة إلى أن اللام ابتدائية اجتلبت للفرق ويرى أبو على الفارسي وابن جني أنها ليست لام الابتداء وإنما هي للفرق فقط ويذهب الكوفيون إلى أنها بمعنى إلا انظر المغني ١/ ٣٠٦ .

(٢) النـــون

كثيرًا ما تلتبس لام الابتداء بلام القسم ؛ وذلك نظرًا لما يدلان عليه من شدة التوكيد والتحقيق كما أنهما مفتوحان ويباشران الجمل ، ففي قولنا "لزيد قائم" الظاهر أن اللام هي لام الابتداء ، ولكنه من "غير المنكر أن يكون مثل هذا قسمًا[1]".

وكذلك إذا دخلت اللام على المضارع المثبت في نحو : "ليقوم زيد" فهذه اللام يصح أن تكون لام ابتداء ويصح أن تكون لام جواب قســـم مضمرة .

وحينئذ تظهر وظيفة نون التوكيد ، وهي التفريق بين لام الابتداء ولام القسم ، قال أبو على[2]: الأصل دخول النون فرقًا بين لام اليمين ولام الابتداء ، ولام الابتداء لا تدخل على الفضلات فبدخول لام اليمين على الفضلة وقع الفصل ،.فلم يحتج إلى النون وبدخولها على سوف وقع الفرق . فلم يحتج إلى النون ، لأن لام الابتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالاً ، أما إذا كان مستقبلاً فلا" .

فهذا التأصيل الذي يعرضه أبو على لا يكون إلا عند عدم وجود قرينة تحدد حقيقة اللام الداخلة على المضارع المثبت غير المعروف دلالته الزمنية ، فمثلاً في قوله تعالي : "ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون" اللام هنا للقسم ولا تلتبس بلام الابتداء ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على فضلة ، وكذلك في قوله تعالي : "ولسوف يعطيك ربك فترضي"، اللام للقسم أيضًا ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على المضارع الدال على الاستقبال ، كما أن سوف حرف فضلة ، والابتدائية لا تباشر الفضلات كما بيَّنا .

إذن الالتباس بين لام الابتداء ولام اليمين لا يقع إلا عند غيـــاب القرائن . وتكون النون حينئذٍ مخلِّصةً للقسم على حد تعبير المالقي في رصف المباني[3] .

فعدم وجود النون في جملة : "ليقوم أخوك" دليل على ابتدائية اللام ، ودخول النون دليل على قسميتها .

---

(1) انظر : اللامات للزجاجي ص/٧٠ . .

(2) انظر البحر المحيط ٣/١٠٣ .

(3) انظر رصف المباني للمالقي ص ٢٣٩ .

ثالثًا ــ حروف تزاد على الشكل الكتابي للكلمة :

من المعلوم أن علم الإملاء هو العلم الذي تعرف به أصول رسم الحروف العربية من حيث تصويرها للمنطوق ، وكان قديمًا يسمى بعلم الكتاب أو الكتابة والخط والهجاء والرسم وتقويم اليد .

وهذا العلم كغيره من العلوم يضع الضوابط والأقيسة التي تعرف بها موضوعاته التي هي الحرف العربي وتصويره للمنطوق بحيث لا يؤدي الحرف إلى لبس ، بتعدد صوره النطقية بلا قرينة تحدد النطق المراد .

وبطبيعة الحال حين يذكر اللبس يذكر في مقابله ظاهرة الفرق بوصفها من أهم وسائل رفع اللبس ، وكما كان للفرق تأثيرٌ جليٌّ في رفع اللبس على المستويين الصرفي والتركيبي كما اتضح مما سبق ، فإن علم الإملاء هو الآخر لم يعدم الاعتماد على ظاهرة الفرق والاستعانة بالفوارق لرفع اللبس بل لتقديم دلالات جديدة تختلف عن الدلالات الأساسية . فعلم الإملاء الذي موضوعه الحرف العربي ينطلق ابتداءً من التفريق بين الحروف المتشابهة النقاط التي تسمى نقاط الإعجام[1]. وبذلك يرتفع اللبس بين الحروف ذوات الصور المتشابهة كالباء والتاء والثاء والجيم والحاء والخاء ... وهكذا .

ثم تنطلق الكتابة العربية بعد ذلك لتصنع مجموعة من الحروف الفارقة ، التي ترفع اللبس بين شكلين كتابيين أو أكثر ، ومن هذه الحروف الفارقة ما يمثل قاعدة مطردة في الفرق ومنها ما ليس قاعدة مطردة .

أما الحرف الفارق بشكل مطرد فتمثله ألف الفصل وهي ألف تزاد بعد واو الجمع فرقًا بينها وبين واو النسق ، وذلك في مثل (وردوا وكفروا) "ألا ترى أنهم لو لم يدخلوا الألف بعد الواو ثم اتصلت بكلام بعدها ظنَّ القارئُ أنها كفر وفعل وورد وفعل ، فحيزت الواو لما قبلها بألف الوصل ، ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف قبلها نحو : ساروا وجاءوا ،

---

[1] انظر تفصيل هذا في المحكم في نقط المصاحف ص ٣٥ وما بعدها .

فعلوا ذلك في الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قلبها نحو كانوا وبانوا ؛ ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكمًا واحدًا "[1].

ومعنى هذا أنه لولا هذه الألف في الكتابة لما عرفنا في قولنا : "ارتد و كفروا" الفعلُ مسندٌ إلى ضمير المفرد ومعطوف عليه الفعل (كفروا) أم أن الفعل (ارتد) مسند إلى واو الجماعة ، والفعل بعده بدل منه أو معطوف على حذف حرف العطف شذوذا[2]؟!

فعلى الأول يكون الفعلان مسندين إلى فاعلين مختلفين الأول مفرد والثاني جمع ، وعلى الثاني يكون الفعلان بمعنى واحد والفاعل واحد هو الجماعة المشار إليها بواو الجماعة .

وحرصًا على حسم هذا اللبس وضعت القواعد الكتابية هذه الألف لكي تدل على أن الواو قبلها هي واو الجماعة ، وليست واو العطف .

ثم استعملت هذه الألف للفرق أيضًا بين واو الجماعة ، والواو الأصلية كما في (لن يدعوا) ، فوجود الألف دليل على أن الواو هي للجماعة ، وأن الواو الأصلية محذوفة ، وبذلك يكون الفعل على وزن (يفعوا) ، وعدم وجودها دليل على أن الواو أصلية والفعل على وزن (يفعل).

ولكن ينبغي أن نلاحظ أن أهمية هذه الفرق تكمن في الجانب الكتابي وحال غياب القرائن الأخرى وعلى رأسها السياق اللغوي ، وإلا فإن الحاجة إليها ، فارقةً ورافعةً للبس ، تكاد تكون معدومة في جملة مثل :

"الرجال لم يَرُدُّوا غيبة أخيهم"

إذ تشير قرينة المطابقة بين جملة الخبر والمبتدأ الجمع إلى حتمية كون الواو بعد (يرُدّ) هي واو الجماعة ليس غير .

---

(1) أدب الكاتب لابن قتيبة ص٢٢٥، وهذا الرأى للأخفش أيضًا (انظر الهمع ٦/٣٢٥) .

(2) ذكر ابن جني أنه ورد حذف حرف العطف مع بقاء المعطوف به وذكر حكاية أبي عثمان عن أبي زيد أكلت لحمًا سمكًا تمرًا ، وذكر كذلك إنشاء أبي الحسن : كيف أصبحت كيف أمسيت .... مما يزرع الود في فؤاد الكريم (انظر : الخصائص ١/٢٩٠)

وهذه الألف استعملت فارقة أيضًا في كلمة (مائة) ، وبخاصة مع تسهيل الهمزة ، فقد علل أبو حيان زيادة الألف بقوله : "وذلك للفرق بينها وبين منه"[1]. وقد ردَّ الكوفيون هذا التعليل بقولهم : "الفرق ينبغي أن يجعل في متحد الجنس"[2] وحيث إن (مائة) اسم و(منه) حرف فلا يصحُّ التفريقُ بينهما كما لم يفرق بين : (فئة) و (فيه) لاختلاف جنسيهما .

ولكن الكوفيين[3] يرون أن الفرق بالألف هو ثمرة للخلاف الموجود بالفعل بين (مائة) و(فئة ورئة) ، من حيث كانت كلمة (مائة) ينقطع لفظها في العدد ولا ينقطع في (فئة ورئة) ؛ لأنك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول : ألف وتقول : تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات ... فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط .

وزاد العرب الواو في أولئك (المسهلة الهمزة) فرقًا بينها وبين إليك ، وقد خالف الكوفيون ذلك ؛ بناءً على ما تمسكوا به من ضرورة أن يكون الفرق في المتحد الجنس ، وذهبوا إلي أن الواو زيدت للفرق بين أولئك وإليك الاسمية ؛ حيث إن (إلى) قد تستعمل اسمًا ، فقد حَكَوا من كلام العرب : "انصرفت من إليك" .

وهكذا يتضح لنا أن الزوائد الفارقة استعملت في الكتابة أمنًا للبس ، بين متشابهين ، فما كان من هذه الزوائد إلا بيان الفرق بينهما .

إلا أننا نلاحظ أن هذا اللبس ومن ثم الحاجة إلى الفرق إنما كان بسبب عدم النقط في المراحل الأولى من الكتابة ، وكان النحاة ينطلقون في تفسيراتهم من ملاحظة هذه المراحل الأولى أما وقد ظهر النقط فلا نكاد نرى أهمية كبيرة لهذه الزوائد ، وهذا ما ينبغي على المجامع أن تتبناه مع محاولات تيسير الكتابة ، ولا سيما أن اللبس قد زال بوجود النقط ، والعلة كما يقولون ، تدور مع الحكم وجودًا وعدمًا .

---

(1) انظر : الهمع ٣٢٥/٦ .

(2) انظر: المصدر السابق .

(3) انظر الهمع ٣٢٦/٦ بتصرف .

وعلى هذا فإنني أرى جواز الاستغناء عن ألف (مائة) ، و (واو) أولئك .إلا أنني في الوقت نفسه لا أذهب مذهب التشدد في تخطيء من يكتب ألف مائة[1] وإنما أرى جواز الأمرين على السواء : الإثبات تبعًا لكتابة القدماء والحذف نظرًا لزوال علة الإثبات .

ومن الزوائد غير المطردة التي جيء بها ليس للتفريق بين كلمتين مختلفتين بمعنيين مختلفين ، وإنما لإضافة دلالة فنية تتجاوز الدلالة الحقيقية ، ما ورد في الكتابة القرآنية في قوله تعالى : **"والسماء بنيناها بأييد"** (الذرايات ٤٧)

حيث كتبت كلمة (بأيد) بزيادة ياء ، ومع إدراكنا لخصوصية الرسم العثماني ، حيث لا يجري على كثير من قواعد الإملاء المتعارف عليها ، فإننا نرى أنه في نفسه يحمل دلالات خفية وإشارات فنية تجري على النسق العام للإعجاز اللغوي في مختلف مستوياته ، ولا سيما أن جمهور العلماء يذهبون إلى توقيفية الرسم العثماني ، مثله في ذلك مثل ترتيب آياته وسوره وألفاظه ونظمه ، فكما أن العلماء يسوِّغون لأنفسهم البحث في إعجاز النظم في القرآن الكريم ؛ نظرًا لكونه توقيفي من لدن حكيم خبير فإنه لا مانع من البحث في إعجاز الرسم القرآني .

وقد ذكر العلماء تعليلاً لطيفًا يبرز جانبًا من جوانب إعجاز الرسم القرآني في الآية السابقة وهو إرادة "الفرق بين الأيد الذي هو القوة وبين الأيدي جمع (يد) ، ولا شك أن القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق بالثبوت في الوجود من الأيدي فزيدت الياء لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر..."[2].

ولا يمكن بحال أن يتصور أحدنا أن هذه الزيادة في كلمة (أيد) زيادة مطردة لأنها ليست أساسية في بناء المعنى الأساسي للكلمة ، وإنما هي خصوصية للرسم العثماني تبرز من خلالها فنية النص القرآني في صورته المكتوبة ، وذلك بتوليد معنًى إضافي عميق يفترق عن المعنى الأساسي بواسطة فارق لفظي هو زيادة حرف الياء .

---

(1) يقول الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه الموجز في قواعد اللغة العربية ص (٣٧١) " وإثبات هذه الألف اليوم خطأ فاحش تجب إزالته " .

(2) انظر البرهان للزركشي ٣٨٧/١ .

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : هل من وسائل أخرى يقع بها الفرق غير زيادة الحروف؟

كل ما سبق كان يدور في فلك زيادة حرف ، وهذا يؤكد ما ذهب إليه العكبري بقوله :"الفرق لا يحصل إلا بزيادة"[1] . ويذهب هذا البحث إلى أن الفرق يحصل كثيرًا بزيادات ، ولكن يقرر في الوقت نفسه وجود وسائل أخرى يحدث بها الفرق نذكر منها ما يلي :

(جـ) قلب حرف أصلي :

قد تكون وسيلة الفرق وقوع قلب لحرفٍ من حروف إحدى الكلمات ، فيمثل هذا القلب فرقًا بين نوعين من الكلمات .

فمن المعلوم أن (فَعْلَى) من المشترك الصيغي[2] أي من الصيغ التي تعبر عن أكثر من معنى ، فهي تعبر عن معانٍ صرفية متعددة[3] منها الصفة نحو : عطشى و وَحمى ، والاسم نحو : شكوى .

فإذا كانت (فَعْلَى) من ذوات الياء ، قلبت واوًا ، فرقًا بين الاسم والصفة حيث تصير فعلى بالواو اسمًا نحو : الفتوى والتقوى . وتظل فعْلَى ، على حالها ، بالياء وصفًا نحو : خَزْيَا وصديًا.

وقد عنون ابن جني باباً أسماه "هذا باب تقلب فيه الياء واوًا ليفرق بين الاسم والصفة[4] ناقلاً إياه عن أبي عثمان المازني في كتابه التصريف.

وهذا القلب مطردٌ عند سيبويه وأكثر النحويين ، والإبقاء على الياء مع الأسماء شاذ كما في الريَّا للرائحة ، وطفيا لولد البقرة الوحشية ، وسعيًا لموضع ؛ لذا قيَّد ابن مالك هذا القلب الفارق بين الاسم والصفة بقوله (غالبًا) حيث قال :

من لام اسمًا أتى الواو بدل ياءٍ كتقوى غالبًا جا ذا البدل

---

(1) انظر البحث ص ٨ .

(2) انظر بحث المشترك الصيغي ، للباحث ، بمجلة الجمعية المصرية السردية العدد الأول .

(3) انظر كتاب : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع تحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الدايم ، ص ٢٩٥ .

(4) المنصف ١٥٧/٢ .

والفرق بين الاسم والصفة ليس علة مستحكمة وإنما هو علة مستحسنة ومنعها ابن جني في كتابه الخصائص تحت باب "في الاستحسان"[1] وقد علل ذلك بأن هناك مواضع أخرى لا توجب اللغة فيها الفرق بينهما "من ذلك قولهم في تكسير حسن حسان ، فهذا كحبل وحبال ..."

إلا أن هذا القلب وما يؤديه من فرق بين الاسم والصفة يقود إلى ضرب من الاتساع والتصرف على حد تعبير ابن جني نفسه .

(د) عدم قلب حرف يستحق القلب :

إن كان قلب حرف يستعمل وسيلة للفرق بين مثالين للكلمة ، أحدهما وهو الأصل بدون القلب والآخر بالقلب ، فإن هذه النقطة تتناول النقيض من ذلك ، حيث يكون القلب هو الأصل ، ولكن لا يقع القلب للفرق بين معنيين صرفيين .

فمن المعلوم أن من دواعي القلب توالى واو وياء مع سكون أسبقهما فتقلب الواو ياء ثم تدغم في الأخرى كما في : سيِّد وأصلها سيود وطيٌّ وأصلها طوي وعليّ وأصلها عليو ... وهكذا.

ولكن قد يرتكب لأجل الفرق خلاف الأصل ، فلا يقلب ما حقه القلب ، كما حدث في العلم :"حيوة" حيث يقتضي توالى الياء والواو وكون أسبقهما ساكن أن تقلبَ الواوُ ياءً ثم تدغمَ في الياء الأخرى لتصير الكلمة :"حيَّة" ، ولكن العربية آثرت عدم الإعلام وأبقت الواو دون قلب ، خلافًا للأصل ، وذلك "إيثارًا للفرق بين العلم والجنس ، والأعلام لها كثير من كلف الأحكام"[2] .

---

(1) الخصائص ١/١٣٣.

(2) انظر الخصائص ٢/٢٣١بتصرف ، ٣/ ١٩ .

(هـ) الفصل بالضمير :

قد يلتبس الخبر بالصفة بعد المبتدأ ، أو ما يحل محلته ، وذلك إذا كان المبتدأ ، أو ما يحل محلته ، معرفةً ، وكذلك إذا كان الخبر أو الصفة معرفة وذلك كما في قولنا : المؤمن النافع لوطنه يريد ثواب الدنيا والآخرة .

فكلمة النافع يصح أن تكون صفةً للمبتدأ وجملة (يريد ...) الخبر ، وكذلك يجوز أن تكون كلمة النافع خبرًا وجملة "يريد ..." حالا . فإذا ما أراد المتكلم أن يجعل كلمة "النافع" خبرًا لا صفة فيتعين عليه أن يفصل بين الكلمتين (المؤمن والنافع) بضمير يسمى ضمير الفصل ، وقد سمّي بهذا الاسم ؛ لأنه يفصل بين الخبر والتابع[1].

وعلى هذا فإن قولنا : المؤمن هو النافع يريد ثواب الدنيا والآخرة يدل قطعًا على أن معنى الخبرية في كلمة (النافع) دون لبس في ذلك ؛ لهذا فإن ضمير الفصل حول المعنى النحوي لكلمة (النافع) من معنًى احتماليٍّ ظنيٍّ إلى معنًى قطعيّ . وما كان رفع اللبس وتحويل المعنى النحوي لكلمة (النافع) إلى معنًى قطعيٍّ هو الخبر ، إلا أثرًا من آثار تفريق ضمير الفصل بين الخبر والصفة ، أو لنقل بين التعبير الاحتمالي والتعبير القطعي .

(و) إعادة حرف الجر :

حتى حرف يستعمل على ثلاثة أوجه : حرف جر بمنزلة إلى في المعنى والعمل ، وعاطفة بمنزلة الواو ، وحرف ابتداء .

فمثال حتى الجارة : سلامٌ هي حتى مطلعِ الفجر .

ومثال العاطفة : قدم الحجاج حتى المشاةُ .

ومثال الابتدائية : يعلم أهل العلم قدر العلماء حتى الجهالُ يعلمون قدرهم.

وقد يقع لبس بين حتى الجارة والعاطفة على مجرور ، وحينئذٍ يبدو أثر الفرق ووسائله ، حيث حكم النحاة بإعادة الجار فرقًا بين العاطفة والجارة ، فنقول : مررت بالقوم حتى بزيد ، فيدلُّ إعادة الجار على أن حتى عاطفة وليست جارة .

---

(1) انظر مغني اللبيب ١/٦٤٤ .

إلا أن النحاة اختلفوا في درجة الحكم بإعادة الجار ، حيث أوجب ابن الخباز إعمال الجار، وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ، وقيَّد ابن مالك بقوله[1]: وإن عطف بحتى على مجرور وخيف توهم كون المعطوف مجرورًا بحتى لزم إعادة الجار ، نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره فإن أمن ذلك لم تلزم إعادة الجار نحو : عجبت من القوم حتى نبيهم .

إذن إعادة حرف الجر منوطةٌ بوقوع اللبس ، وتكون الإعادة حينئذٍ وسيلةً فارقةً بين معنيين ، معنى حتى العاطفة والجارة ، ولولا هذا الفرق لما عُرِف : هل ما بعد (حتى) داخلٌ في معنى الفعل حال تقدير (حتى) عاطفة أو يحتمل أنه خارج عن معنى الفعل على تقدير (حتى) جارة ؟!

فمن المعلوم أن ما بعد حتى العاطفة ينتهي به الحكم ؛ بمعنى أنه يدخل في حكم ما قبل حتى . أما ما بعد حتى الجارة فيحتمل أن ينتهيَ به الحكمُ كالعاطفة أو ينتهي عنده .

فقولنا : سلمت على الأصدقاء حتى زيد

فعلى تقدير حتى جارة ، يجوز أن يكون زيدٌ مسلَّمًا عليه أو انتهى عنده التسليم فلم يُسلَّم عليه ، فتعبير حتى الجارة تعبيرٌ احتماليُّ الدلالة .

أما إذا قدَّرناها عاطفة ، فإنه يتعين كونُ زيدٍ داخلاً في حكم الواقع عليهم التسليم .

فإذا ما أردت أن أفرق بين كون حتى جارة وما يقتضى ذلك من معنى احتمالي ، وبين كونها عاطفة وما يقتضى ذلك من معنى قطعي . فإنه يلزم ، أو يحسن على الأقل ، إعادة حرف الجر، حتى يتعين كون حتى عاطفة ، ومن ثم يصير التعبيرُ قطعيَّ الدلالة .

هذه بعض وسائل الفرق بين المعاني ، سقناها للتدليل على حرص العربية لغةً ومنهجًا على رفع اللبس عن الكلام ، وحين نقول اللبس فإننا نقصد اللبـــس في المعنى الذي يُعَدُّ رفعُه غايةَ الغايات في أي لغة من اللغات .

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/٣ .

إلا أن النحاة قد أسرفوا في التعليل بالفرق[1] حتى في تلكم الجوانب التي لا نرى فيها خدمة للمعنى وضوحًا وبيانًا ، مما أبدي تعليلهم بالفرق مشوبًا بشيء من التكلف والصنعة ، فهم يعللون مثلاً فتح همزة الوصل في أداة التعريف (أل) ؛ بكثرة الاستعمال ، وفرقًا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل ، حيث إنها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة أو مضمومة ، ويعللون كذلك لجمع أفعل فُعلى ، كالأفضل والفضلى ، جمعَ تصحيح بالفرق بينه وبين أفعل فعلاء التي تجمع جمعَ تكسير .

ويعللون أيضًا لعدم توكيد الضمير المنصوب بالمنصوب المنفصل فرقًا بينه وبين البدل ...

وأرى أن التعليل الأمثل لهذه الأمثلة هو استعمال كلام العرب إذ هي أمثلة لجوانب لفظية في الكلام لا تتعلق بالمعنى ، فلا يستخدم القول بالفرق فيها للفصل بين معانٍ مختلفة كمعاني الفاعلية وغيرها أو التذكير والتأنيث أو العاقل وغير العاقل أو الجملة المثبتة بإن المخففة والجملة المنفية بإن النافية ،أو التوكيد بالقسم أو بلام الابتداء ، أو معنى الجمع بالواو والعطف بها على المستوي الكتابي ... إلخ

أقول لم يستعمل الفرق في مثل هذه الأمثلة لبيان الفروق بين المعاني ، وإنما لبيان الفروق بين ما قالته العرب وما لم تقله ، وهذا عندي لا علة له إلا الوقوف عند المسموع وإقراره ؛ لأنه قيل وطرح ما لم يسمع ؛ لأنه لم يقل .

هذا إن أردنا أن تقوم تعليلاتنا على اللغة وتفسير المعاني المختلفة وأثر اللفظ في الإشارة إلى المعنى . أما افتراض ما لم يقل وتعليل عدم قوله بإزاء تعليل ما قيل ففيه مجافاة لوظيفة النحو القائمة في الأساسي على خدمة اللغة والكشف عن معاني ألفاظها منطوقة أو مكتوبة ، مفردة أو مركبة .

---

(1) انظر الأشباه والنظائر ٥٥٩ ، وما بعدها فقد أورد السيوطي أمثلة كثيرة للتعليل بالفرق ، أكثرها من هذا النوع الذي يغلب عليه التعليل اللفظي البعيد عن المعنى ، إلا أن منها أيضًا التعليل بالفرق المؤثر في المعنى . وانظر كذلك البحث ص٥ .

الخـــاتمة

توصل البحث في ظاهرة الفرق وأثرها في رفع اللبس إلى النقاط الآتية :

١. ليس كل تعدد في معنى التركيب يفضي إلى لبس يتنافر مع غاية اللغات التي هي تحقيق الفهم والإفهام دون غموض أو إلغاز ، يقدح في التركيب وصاحبه ، بل إن هناك تعددًا مقبولاً يمدح به التركيب وصاحبه ، وهو ذلك التعدد الذي يثري التركيب بمنحه مجموعة من المعاني المتكاملة غير المتنافرة ، أو المتناقضة . ولا يكون ذلك إلا عند وجود قرائن تثبت المعاني غير المتعارضة ،كأن تتعدد الوظائف النحوية لكلمة في التركيب ، فيؤدي ذلك إلى تعدد في المعاني غير المتعارضة فيما بينها . ويكثر هذا التعدد المحمود في الأساليب الفصيحة وعلى رأســـها النص القرآني المعجز .

٢. وضع البحث تعريفًا للبس وهو : تعدد مشكل في معنى التركيب الذي تغيب عنه قرينة تحدد معنى بعينه ،دون غيره ، أو معنى بعينه لا يتعارض مع معانٍ أخرى يحملها التركيب ذاته بقرائن أخرى .

٣. من أهم مظاهر ارتفاع اللبس في اللغة العربية شيوع مصطلح الفرق ، وقد عرف البحث الفرق بأنه : علة نحوية فسر بها النحاة الكثير من الظواهر اللغوية من وجود علامات أو زيادة و حذف أو انفصال واتصال أو إعلال وإبدال ... وهكذا . كما فرَّق البحث بين الفرق والتفريق والفوارق ، فبيَّن أن الفرق إنما يكون بين المعاني المتداخلة في التركيب الواحد ، أما التفريق فإنما يكون بين التراكيب نفسها ، فأقول في التركيب "إنْ زيدًا لقائم" : إن اللام للفرق (من الفعل فَرَق) بين معنيَيْ النفي والإثبات المتداخلين في التركيب ، فتثبت لــ (إنْ) معنى الإثبات بوصفها (إن المخففة من الثقيلة) ، وتنفي عنها معنى النفي . ولكني أقول في الوقت نفسه : إن اللام فرَّقت (من الفعل فَرَّق) بين التركيب المثبت والتركيب المنفي .

أما الفوارق فهي وسائل تحقيق الفرق وهي إما علامات أو زيادة حروف أو قلب حرف أصلي لا مسوغ لفظيًا لقلبه أو عدم قلب حرف يستحق القلب أو الفصل بالضمير أو إعادة حرف .

٤. ذهب البحث إلى عدم دقة حصر الفوارق في زيادة الحروف ، فقد كشف البحث عن وسائل للفرق غير زيادة الحروف كالقلب وعدم القلب والفصل بالضمير إلى آخر ما بيناه آنفًا . وعلى هذا يرى البحث قول العكبري :"الفرق لا يحصل إلا بزيادة" فيه شيء من تضييق متسع ، فالفرق يحصل بالزيادة وغيرها .

٥. يؤثر الفرق في رفع اللبس على مختلف المستويات اللغوية ، فعلى مستوى التركيب توجد العلامات الإعرابية للفرق بين المعاني التي قد تعتور التركيب ، واللام التي تفرق بين تركيب إن النافية وإن المخففة ، وعلى مستوى الصيغة توجد حروف الزيادة الفارقة بين التذكير والتأنيث فرقًا مطردًا (تاء التأنيث) أو غير مطرد (هاء أمهات) ، وعلى مستوى الكتابة توجد زيادة الألف بعد واو الجماعة وفي مائة ...

٦. لم يتوقف أثر الفرق على المستويات اللغوية التي من شأنها صحة الكلام كمستويات الكتابة والصرف والنحو ، وإنما تجاوزت هذا الأثر إلى مستوى تحقيق الجمال الفني بإضافة معانٍ بلاغية تتعلق بمناسبة بعض الألفاظ لسياقاتها ، وذلك اتضح في إعجاز الرسم القرآني ، كما في زيادة الياء في كلمة (أييـــد) على غير قياس ؛ فرقًا بين (الأيد) الدالة على الجارحة و(الأيد) الدالة على القدرة الإلهية فيقوله تعالى :"والسماء بنيناها بأييد وإنا لموسعون" .

٧. الفرق مظهر من مظاهر وضوح المعنى ووسيلة من وسائل رفع اللبس ، واستخدمه العلماء علةً للكثير من الظواهر اللغوية . ومن ثم يمكن عدُّهُ علة عند العلماء ووسيلة لفهم المعاني دون لبس عند أهل اللغة ، ومظهر من مظاهر رقي اللغات بوضوحها وبعدها عن اللبس الذي ينافي غاية أي لغة من اللغات ألا وهي الفهم والإفهام دون لبس أو إبهام .

المراجـــع

١. **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع** ، تحقيق د/ احمد محمد عبدالدايم ، ط دار الكتب المصرية ، ١٩٩٩م .

٢. **اجتهادات لغوية** ، د/ تمام حسان ، عالم الكتب ، ط١ ، ٢٠٠٧

٣. **أدب الكاتب لابن قتيبة** ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨١م ..

٤. **ارتشاف الضرب لأبي حيان** ، تحقيق د/ رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨م .

٥. **الأشباه والنظائر للسيوطي** ، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين ، ١٩٨٥م .

٦. **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب** ، د/تمام حسان ، عالم الكتب ، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م .

٧. **الإنصاف لأبي البركات الأنباري** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا بيروت ، ١٩٨٧م .

٨. **الإيضاح للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك** ، دار النفائس ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٩٦م .

٩. **بدائع الفوائد لابن القيم** ، تحقيق هاني الحاج ، المكتبة التوفيقية بالأزهر ، بلا تاريخ .

١٠. **البرهان للزركشي** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، دون تاريخ .

١١. **البحر المحيط لأبي حيان** ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .

١٢. **البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي ربيع** ، تحقيق د/ عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٦م .

١٣. **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث** ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ رمضان عبد التواب ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠م .

١٤. **الخصائص لابن جني** ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي بيروت ، دون تاريخ.

١٥. **رصف المباني للمالقي** ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، ط مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٦. **سر صناعة الإعراب لابن جني** ، تحقيق د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

١٧. **شرح ابن الناظم على الألفية** ، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن مالك ، تحقيق محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٠م .

١٨. **شرح التسهيل لابن مالك** ، تحقيق د/ محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط١ ، ١٩٩٠م.

١٩. **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير للخوارزمي** ، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١،مكتبة العبيكان ، الرياض، ٢٠٠٠م.

٢٠. **شرح المفصل لابن يعيش** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م.

٢١. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها** لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، ١٩٧٧ .

٢٢. **علل النحو لأبي الحسن الوراق** ، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

٢٣. **فقه اللغة** ،د/علي عبد الواحد وافي، دار النهضة المصرية القاهرة ، ١٩٩٧م .

٢٤. **الكشاف للزمخشري** ، دار الكتاب العربي بيروت ، ط١٤٠٧هـ .

٢٥. الكليات لأبي البقاء الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .

٢٦. **اللامات للزجاجي** ، تحقيق مازن المبارك ، دار صادر بيروت عن المجمع العلمي بدمشق ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ ، ١٩٩٢م .

٢٧. **اللباب في علل الإعراب والبناء** ، للعكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي ودار الفكر بدمشق ، ط١ ، ١٩٩٥م .

٢٨. **المحكم في نقط المصاحف** ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، تحقيق د/ عزة حسن ، دار الفكر دمشق ، ط٢ ،١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

٢٩. **المشترك الصيغي** ، د/ أحمد جمال الدين ، بحث منشور بمجلة الجمعية المصرية للسرديات، كلية الآداب جامعة قناة السويس ، العدد الأول٢٠١١.

٣٠. **المقتضب للمبرد** ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤١٥هـ ، ١٩٩٤م .

٣١. **المنصف شرح كتاب التصريف لابن جني** ، تحقيق الأستاذ إبراهيم مصطفى والأستاذ عبد الله أمين ، ط١ ، ١٩٥٤م .

٣٢. **مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق مازن المبارك** ، دار الفكر ، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥م .

٣٣. **الموجز في قواعد اللغة العربية** ، للأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت ، بلا تاريخ .

٣٤. **همع الهوامع للسيوطي** ، تحقيق عبد العال سالم ، عالم الكتب ، ٢٠٠١م .